



## مصباح كمال\*: الهيئة الوطنية للاستثمار وقطاع التأمين العراقي: ملاحظة حول حضور التأمين في دليل المستثمر في العراق 2024

### مقدمة

أصدرت الهيئة الوطنية للاستثمار مؤخرًا<sup>1</sup> دليل المستثمر في العراق 2024 باللغة العربية<sup>2</sup>. جاء في مقدمة الدليل تحت عنوان "العراق.. ارض الفرص الواعدة"

ازاء ما شهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الأهداف والأسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم 13 لسنة 2006 المعدل) قد اسهمت في تشجيع الاستثمار بتركيزها على ضرورة استقطاب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع. تم تشريع قوانين للاستثمار لغرض جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل العراق وبما يتلاءم مع الأهداف المطلوبة وأصبح بالإمكان الحصول على ضمانات مختلفة.

الإشارة إلى التحول في الفلسفة الاقتصادية في العراق، والمعني به التحول نحو ما يسمى بالاقتصاد الحر، يراد منه بالطبع جذب المستثمر الأجنبي وضمان عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري، كما يرد في صفحة "المزايا والضمانات التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية المؤهلة" (ص 2). ولكن ما نفتقره في الدليل هو التوصيف العام للاقتصاد العراقي والسياسة الاقتصادية للدولة كإطار عام لجذب الاستثمار الأجنبي.

إن الدليل لا يكشف عن وجود استراتيجية صناعية وزراعية بحيث يمكن للمستثمرين التخطيط للمشاريع التي تصب في تحقيق هذه الاستراتيجية. ويعكس هذا النقص غياب أو عدم وضوح السياسة الاقتصادية للدولة العراقية بضمنها التخطيط الوطني المركزي، وهو موضوع درسه العديد من الاقتصاديين العراقيين، وممن قرأت لهم د. صبري زاير السعدي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> [ApowerPDF \(investpromo.gov.iq\)](https://investpromo.gov.iq)

<sup>2</sup> نفترض أن الهيئة الوطنية للاستثمار قامت بترجمة الدليل إلى اللغة الإنجليزية لجذب المستثمرين الأجانب.

<sup>3</sup> يمكن قراءة بعض نتاجاته باستخدام هذا الرابط: <https://archive.alsharekh.org/AuthorArticles/41859>

أيضاً: صبري زاير السعدي، "البرنامج الحكومي: تكريس أزمة الاقتصاد ونتائجها توأم الفشل والفساد".

<https://www.mushtarek.org/members/@Newssocial/posts/%D8%B5%D8%A8%D8%B1%D9%8A-%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D9%8E%D9%83%D9%92%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D9%8F->



## أوراق تأمينية

لا تهدف هذه الورقة إلى مناقشة محتويات الدليل إلا بالقدر الذي له علاقة بالتأمين، ونتمنى على المختصين دراسة الدليل وبيان سبل تحسينه عندما يُصار إلى إعادة نشره. ونكتفي بالقول أنه باستثناء الإشارة إلى "ضرورة استقطاب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع" فإن الدليل يكتفي بذكر المشاريع التي تختص بها الهيئة (ص 31). من قراءة الدليل لا يمكننا أن نستخلص ما هي الأولويات الاستثمارية وكيف تتشابه مع قطاعات وكيانات الاقتصاد القائمة، ومع الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي التي أقرها مجلس الوزراء في 13 تشرين الأول 2020 بموجب قراره المرقم 148 لسنة 2020.<sup>4</sup>

عند مقارنة الدليل مع ما يماثله أو يقترب من بعض موضوعاته في أدلة أخرى نجده فقيراً في المحتوى. ويرد في البال هنا الإصدارات الرسمية للدول الغربية بخصوص الاستثمار في العراق<sup>5</sup> أو المطبوعات التي تصدرها الشركات الاستشارية.<sup>6</sup>

## موقف الدليل من القدرات التأمينية الوطنية

لا يرد في القسم المعنون "المزايا والضمانات التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية المؤهلة" (ص 2) أي ذكر للتأمين في حين أن المادة 11-ثالثاً من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل تضم ما يفيد

<https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D9%87-9fe4c05944d3>

ويمكن لمنتسبي الجامعات قراءة عدد كبير من دراسات د. السعدي باستخدام هذا الرابط:

<https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D9%87-9fe4c05944d3>

<sup>4</sup> صدرت الورقة بجزأين. الجزء الأول، ويضم التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، حملت تاريخ 10 تشرين الأول 2020. الجزء الثاني، صدر بتاريخ 26 كانون الثاني 2021 ويحمل العنوان الفرعي خطة تنفيذ برنامج الإصلاح. ويضم قسمين: الأول، الحوكمة، الثاني، المشاريع.

- <https://rmc.gov.iq/assets/ViewerJS/#../pdfs/white-iraq-1.pdf>
- <https://rmc.gov.iq/assets/ViewerJS/#../pdfs/white-iraq.pdf>

<sup>5</sup> على سبيل المثال: US Department of State, 2023 Investment Climate Statements: Iraq <https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/iraq>. وهناك مطبوعات مماثلة صادرة من قبل الحكومة البريطانية.

<sup>6</sup> تركز مطبوعة PWC على الجوانب الضريبية والقانونية، وهي من كبريات الشركات الاستشارية التي وسعت نطاق نشاطها من مجال التدقيق المحاسبي إلى تقديم الاستشارات للشركات والحكومات. راجع:

PricewaterhouseCoopers, *Doing Business in Iraq 2024: a tax and legal guide* [PwC Middle East network of firms], 2024. <https://www.pwc.com/m1/en/tax/documents/doing-business-guides/dbiirq.pdf>



## أوراق تأمينية

حرية المستثمر في "التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة".<sup>7</sup>

وقد أشرت في مقال قديم كيف أن القانون الاتحادي للاستثمار وقانون الاستثمار في إقليم كردستان ساهما في تحويل تأمين العديد من المشاريع الاستثمارية إلى خارج العراق بشكل مباشر أو غير مباشر. ليس هذا فحسب إذ أن العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول أخرى تفتقر إلى إشارة لدور التأمين العراقي.<sup>8</sup> حصل هذا منذ 2003.

أي أن الهيئة ليست معنية بدعم وتعزيز القدرات الوطنية العراقية، وهي في ذلك تعكس، من حيث تدري أو لا تدري، ما جاء في المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الذي قام المحتل الأمريكي بصياغته.<sup>9</sup> في مقال قديم عرضت لهذه المادة، التي لم تخضع للتعديل حتى الآن، اقتبس منه بعض الفقرات:

المادة 81 ناقصة، كما يلاحظ القارئ، لأنها تخلو من إشارة إلى محل إقامة المؤمن أو معيد التأمين أو تسجيله في العراق أو ترخيصه من قبل الديوان ولا القانون الذي تشير إليه هذه المادة، حسب علمنا، نصّ خلاف ذلك ولم ينشر حتى الآن تعديل للقانون بهذا الشأن. ويلاحظ أيضاً أن

7

<https://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2016/10/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-1.pdf>

يرد نص مماثل في المادة (7) -أولاً في قانون الاستثمار في إقليم كردستان-العراق رقم (4) لسنة 2006 إذ منحت حكومة إقليم كردستان الحرية للمستثمر الأجنبي التأمين مع شركة تأمين أجنبية أو وطنية (بهذا التسلسل) حسب رغبته:

<https://govkrd.b-cdn.net/OtherEntities/Board%20of%20Investment/Arabic/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-4-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2006-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf>

<sup>8</sup> أنظر على سبيل المثال، مصباح كمال، "أين اختفى التأمين في التبادل التجاري بين العراق وجيرانه"، مجلة التأمين العراقي: <http://misbahkamal.blogspot.com/2012/03/blog-post.html>، وكذلك تعليقي المعنون "هل التأمين غائب في الاتفاقيات الاقتصادية العراقية-الأردنية؟"، على مقالة الدكتور نبيل المرسومي، "المكاسب والخسائر المحتملة من الاتفاقيات الاقتصادية العراقية-الأردنية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://new-comment-2139#ar/2019/02/05/site.iraqieconomists.net>

<sup>9</sup> راجع مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: [قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net)



## أوراق تأمينية

هذه الفقرة تُقرُّ حق الشخص الطبيعي في الاختيار بشراء منتجات التأمين أو خدماته من أي مؤمن أو معيد تأمين دون النص على عراقية المؤمن أو معيد التأمين (بمعنى تسجيله لدى مسجل الشركات وترخيصه من قبل الديوان).

وقرت المادة 81 الأراضية القانونية لتسريب أقساط التأمين العراقية إلى الخارج من خلال القبول الضمني بالتأمين خارج النظام الرقابي non-admitted insurance وهو ما لا نجد نظيراً له في معظم الانظمة الرقابية على النشاط التأميني في العالم. وقد كتبتُ في مكان آخر ان "مايك بيكنز، مفوض التأمين في ولاية أركنساس، الذي أعد نص القانون باللغة الإنجليزية، يعرف تماماً القيود المفروضة على حرية شراء التأمين في ولايته وفي الولايات الأخرى للولايات المتحدة. ومع ذلك أقحم هذه المادة تعبيراً عن العقيدة الليبرالية الجديدة في رفع الضوابط الرقابية."<sup>10</sup>

لقد وفرَّ قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الغطاء القانوني للتأمين خارج العراق لدى شركات تأمين أجنبية غير مسجلة في العراق وغير مرخصة. وعدا ذلك فإن القانون يتعارض مع أحكام الدستور الدائم، فقد أكدت المادة 130 من الدستور حول نفاذ القوانين القائمة على الآتي:

"تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تُلغ أو تُعدَّل، وفقاً لأحكام هذا الدستور."

من التشريعات النافذة<sup>11</sup> ذات العلاقة قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 192 المؤرخ 1998/12/3 الذي نصَّ في الفقرة ثانياً على أنه

"لا يجوز التأمين خارج العراق مباشرة على أشخاص أو أموال موجودة في العراق أو مسؤوليات قد تتحقق فيه." (الوقائع العراقية، العدد 3757، 21 كانون الأول 1998، ص 618)

ويعرف القارئ المُطلع أن هذا القرار ألغى قانون شركات ووكلاء التأمين رقم (49) لسنة 1960 الذي نصَّ في المادة 57 على الآتي

<sup>10</sup> مصباح كمال، "نحو مشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق"، مرصد التأمين العراقي:

<http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/08/06/a-policy-for-iraqs-insurance-sector>

<sup>11</sup> في مراجعته للمقال أفندي د. همام مسكوني أن "القاعدة القانونية المعتمدة عراقياً وعالمياً أن القانون الأحدث يبطل القانون الأقدم حتى لو لم يتضمن القانون الأحدث نصاً صريحاً بذلك. وبالتالي، من وجهة النظر القانونية، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 أبطل مفعول قرار مجلس قيادة الثورة ذي العدد 192 لسنة 1998 في كل ما ورد في الأخير وخالفه الأول."

لسنوات عدة لم ينبهني أحد إلى الخطأ الذي وقعت فيه فيما يخص إلغاء قوانين قائمة عند تشريع قوانين جديدة. فكما بيّن د. مسكوني فإن القوانين تلغى إما صراحة بالنص على إبطال القوانين القائمة أو ضمناً. فله أجزل شكري على مراجعته الدقيقة للمقال وتصحيح الخطأ في فهمي القانوني.



## أوراق تأمينية

"لا يجوز لأي شخص أن يؤمن خارج العراق مباشرةً على أشخاصٍ أو عقاراتٍ أو أموالٍ موجودة في العراق."

ومن النواقص التدوينية لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 عدم إيراد نص بإلغاء قوانين التأمين السابقة أو الاحتكام إليها في حالات معينة. هناك إذاً تضاربٌ بين قانون سنة 2005 والقوانين السابقة التي لم تخضع للإلغاء.<sup>12</sup>

### غياب المعالجة المستقلة للتأمين

يفتقر الدليل إلى معالجة مستقلة لدور التأمين إذ أنه يرد تحت باب قطاع المال والتأمين، وهو ما يحرمان من معرفة المساهمة المستقلة لقطاع التأمين في المجالات المختلفة الواردة في جداول الدليل. وفيما يلي سنشير إلى المواضيع التي تذكر التأمين.

- جدول رقم 6، ص 11، مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة.
- جدول رقم 7، ص 13، معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة للسنوات 2018-2022 (مليار دينار)
- جدول رقم 8، ص 14، الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس.
- جدول رقم 11، ص 17، حجم الاستثمارات المقدره لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات 2018-2022.
- جدول رقم 12، ص 18، التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018-2022.

يضم الدليل فصلاً مكرساً للقطاع المصرفي، ص 24، مع غياب فصل مماثل لقطاع التأمين، ويرد فيه قسم خاص حول دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع، ص 25.

ويعرض الدليل في الصفحة 30 أهم المزاي والضمانات في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

<sup>12</sup> مصباح كمال، "المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون"، الثقافة الجديدة، عدد مزدوج 353-354، كانون الأول 2012 <http://www.iraqicp.com/2010-11-21-17-19-16/28074----353-354----.html>

راجع الهامش رقم 11 أعلاه فيما يخص فهمي الخاطي لإلغاء قوانين التأمين السابقة — كما شرحه مشكوراً د. همام مسكوني.



## الدليل وشركات التأمين العراقية

ومع هذا يفرد الدليل قسمًا لشركات التأمين (ص 43) نفتبس نصه فيما يلي:

وصل عدد شركات التأمين في العراق (34) شركة منها ثلاث شركات تأمين عامة والباقي شركات تأمين تابعة للقطاع الخاص، وقد بلغ إجمالي موجودات الشركات العامة الثلاثة (147,727,7) مليون دينار فكانت نسبة موجودات كل شركة من إجمالي موجودات هذه الشركات متوزعة بشكل متفاوت حيث كانت الحصة السوقية الكبرى بالنسبة لشركة التأمين العراقية العامة تتمثل بالتأمين الاجتماعي البالغ نسبته (78%) من إجمالي التأمين للشركة، أما بالنسبة لشركة إعادة التأمين العراقية فكانت الحصة السوقية الكبرى تتمثل بتأمين الحريق بنسبة (63%) من إجمالي التأمين للشركة أما شركة التأمين الوطنية فلم تتوفر بيانات كافية عنها.

أما رؤوس أموال هذه الشركات الـ 34 فقد وصل الى 32,000 مليون دينار، وكانت نسبة أرباح الشركات العامة الى إجمالي موجوداتها كالتالي: شركة التأمين الوطنية (67%) شركة التأمين العراقية العامة 13% شركة إعادة التأمين العراقية 2% فعلى الرغم من ان شركة إعادة التأمين تبلغ موجوداتها 42% من مجموعة الشركات العامة إلا أن نسبة ارباحها منخفض وهذا يعود إلى عدة أسباب اهمها عدم وجود فروع لهذه الشركة.

يرد هنا استخدام مصطلح "موجودات" كبديل للمصطلح الشائع "الأقساط" أو "أقساط التأمين" وهو استخدام غير مناسب لأنه قد يوحي للقارئ أنه ينطبق على الأصول غير المتداولة أو الممتلكات والمعدات.

ويرد أيضًا استخدام مصطلح "التأمين الاجتماعي" وهو غير مناسب في سياق التعريف بقيمة أقساط التأمين المكتتبه، ذلك لأن التأمين الاجتماعي يشير إلى نظام الإعانات الاجتماعية التي تدفع للعاملين في الشركات أو لمعيلهم أو ورتتهم في حال الإصابات البدنية، بما فيها الوفاة، التي تقع في مواقع العمل أو في حال الإصابة بمرض. نعرف أن شركة التأمين العراقية العامة كانت، تاريخياً، متخصصة بأعمال التأمين على الحياة (ألغي تخصصها في نهاية ثمانينيات القرن الماضي لتزاول الاكتتاب بفروع التأمين الأخرى لكنها ظلت الرائدة في مجال تأمينات الحياة حتى اليوم). ترى هل أن كاتب دليل الهيئة كان يفكر بتأمينات الحياة وتأمين الحوادث الشخصية والتقاعد وهو يتحدث عن التأمين الاجتماعي؟

القول إن "رؤوس أموال هذه الشركات ... وصل الى 32,000 مليون دينار" فيه مغالطة. فوفق ما جاء في إحصائية العام 2021-2022 لجمعية التأمين العراقية فقد كان رأسمال شركات التأمين العراقية لسنة (2021-2022) كما يلي:<sup>13</sup>

<sup>13</sup> جمعية التأمين العراقية، إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة بالعراق لعام (2021-2022)، ص 2-3. وفق تعليمات ديوان التأمين رقم (15) لسنة 2011: تعليمات التعديل الثاني لتعليمات وديعة الضمان رقم (3) لسنة 2006 فإن الحد الأدنى لرأس المال المقرر للمؤمن المنصوص عليه في المادة - 1 - أولاً في المادة (28) من قانون تنظيم



## أوراق تأمينية

رأسمال شركات التأمين العراقية (2021-2022) (ألف دينار)

2022	2021	اسم الشركة / السنة	
15,000,000	15,000,000	1. شركة التأمين الوطنية	
2,000,000	2,000,000	2. شركة التأمين العراقية	
15,000,000	15,000,000	3. شركة اعادة التأمين	
7,000,000	7,000,000	4. شركة الحمراء للتأمين	
7,000,000	7,000,000	5. شركة دار السلام للتأمين	
5,000,000	3,819,312	6. شركة الامين للتأمين	
7,000,000	2,500,000	7. الشركة الاهلية للتأمين	
20,000,000	20,000,000	8. شركة شط العرب للتأمين	
7,000,000	7,000,000	9. شركة الخليج للتأمين	
4,750,000	3,704,000	10. شركة العراق الدولية للتأمين	
-----	-----	11. شركة الرهام للتأمين	
15,000,000	15,000,000	12. شركة البادية للتأمين	
5,000,000	5,000,000	13. شركة الاتحاد الدولية للتأمين	
5,000,000	5,000,000	14. شركة كوردستان الدولي للتأمين	
5,000,000	5,000,000	15. شركة الشرق الاوسط للتأمين	
5,000,000	1,000,000	16. شركة الخير للتأمين	
5,000,000	5,000,000	17. شركة دار الثقة للتأمين	
15,000,000	15,000,000	18. شركة التضامن للتأمين	
5,000,000	5,000,000	19. شركة اور للتأمين	
15,000,000	15,000,000	20. شركة الود للتأمين	
5,000,000	5,000,000	21. شركة جيهان للتأمين	
7,500,000	7,500,000	22. شركة المصير للتأمين	
12,500,000	12,500,000	23. شركة دنيا للتأمين	
30,000,000	30,000,000	24. شركة اسيا لتأمين	
15,000,000	15,000,000	25. شركة اليمامة للتأمين	
15,000,000	15,000,000	26. شركة الاندلس للتأمين	
40,000,000	40,000,000	27. شركة كار للتأمين	

أعمال التأمين الصادر بالأمر رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ هو 5,000,000,000 (خمسة مليارات دينار)، وإن الحد الأدنى لرأسمال المؤمن الذي يؤسس بعد تاريخ نفاذ هذه التعليمات هو 15,000,000,000 (خمسة عشر مليار دينار).



## أوراق تأمينية

2022	2021	اسم الشركة / السنة	
15,000,000	15,000,000	شركة الشرق للتأمين	28.
5,500,000	5,500,000	شركة ستار كار للتأمين	29.
220,500,000	216,500,000	المجموع	

كما كان بإمكان الهيئة الاتصال والتنسيق مع جمعية التأمين العراقية (تم تغيير الاسم إلى اسم ثقيل: جمعية المؤمنين ومعيدي التأمين العراقية) أو ديوان التأمين للحصول على معلومات وبيانات أكثر دقة فيما يخص مجموع رؤوس أموال شركات التأمين.

لعل أغرب ما قرأته في الدليل هو نسبة أرباح شركة إعادة التأمين العراقية إلى موجوداتها التي بلغت 2%:

على الرغم من ان شركة إعادة التأمين تبلغ موجوداتها 42% من مجموعة الشركات العامة إلا أن نسبة ارباحها منخفض وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود فروع لهذه الشركة.

القول إن من أهم أسباب تدني نسبة أرباح شركة إعادة التأمين العراقية منخفضة هو "عدم وجود فروع لهذه الشركة" يعكس عدم فهم للنشاط الذي تقوم به شركة إعادة التأمين العراقية. وهو نشاط ينحصر، أساساً، بتوفير حماية إعادة التأمين لشركات التأمين. وإذا قبلنا ما جاء في الدليل أن عدد شركات التأمين العاملة في العراق هي 34 شركة (معظمها في بغداد)، فهل ان التعامل مع هذا العدد من الشركات بحاجة إلى تأسيس فروع لشركة إعادة التأمين العراقية؟<sup>14</sup> ترى من أوحى لكاتب/كتاب الدليل أن سبب انخفاض نسبة أرباح الشركة إلى موجوداتها يعود إلى افتقارها إلى فروع؟

إن الإعلان عن معلومات غير صحيحة لا يخدم ما يرمي إليه الدليل لجذب الاستثمار الأجنبي لا بل أن مصداقية محتوى الدليل يصبح موضوعاً للتساؤل.

يشير الدليل إلى قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 (ص 48)، ويذكر أن القانون الجديد للتعرفة الكمركية والمصادق عليه من قبل مجلس النواب العراقي بتاريخ 12-1-2010 يحدد نسب رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعرفرة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة به، كما يعتمد العراق في نظامه الكمركي نظام الترميز المنس [؟]<sup>15</sup> Harmonized System (HS). ويذكر أيضاً جملة من "قوانين أخرى ذات علاقة" (ص 46). لكن الدليل لا يأتي على ذكر قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005. لماذا؟

<sup>14</sup> تأسست شركة إعادة التأمين العراقية سنة 1960، ومنذ ذلك الوقت لم تلجأ إلى تأسيس فروع لها داخل أو خارج العراق، وأقصى ما قامت به هو تأسيس مكتب اتصال (غير اكتبائي) في سوق لندن سنة 1966 وكان الأول من نوعه في سوق لندن (أغلق من قبل السلطات البريطانية بعد غزو العراق للكوييت في 2 آب 1990).

<sup>15</sup> للتعريف بهذا النظام راجع:





## خاتمة

قد يبدو أن فقر الاهتمام بالتأمين وضعف عرضه في دليل المستثمر في العراق 2024 غريباً، لكن الغرابة تزول عندما نتعرف على سوابق في إهمال التأمين من قبل وزراء<sup>16</sup> وحتى رئيس الجمهورية الحالي.<sup>17</sup>

يبدو لي، كما ذكرت في مقدمة كتاب في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق "أن المسؤولين يعتبرون أنفسهم أصحاب علم في مختلف المجالات ولا يحترمون المعرفة المتوفرة لأهل الاختصاص ولذلك يطلقون الكلام على عواهنه، ناسين أن هناك في قطاع التأمين العراقي من هو أخصر وأعلم منهم." أهو كثير على الهيئة الوطنية للاستثمار أن تسترشد بما هو متوفر لدى ديوان التأمين أو جمعية التأمين العراقية؟

\* كاتب في قضايا التأمين  
2 تشرين الأول 2024

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.  
<http://iraqieconomists.net/ar/>

[orities%20around%20the%20world.&text=and%20supported%20by%20implementation%20or%20ules%20and%20explanatory%20notes.](#)

يرد في هذا الموقع أن نظام HS يتيح تحديد المنتج بدقة والتحقق من بنود التعريفات والقواعد المطبقة، وإنه هيكل منطقي لتصنيف السلع، يستخدم بشكل موحد من قبل سلطات الكمارك في جميع أنحاء العالم.

<sup>16</sup> مصباح كمال، "وزارة التخطيط والتأمين والدليل الإرشادي للاستشارات التعاقدية الحكومية: مواقف ملتبسة"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: [وزارة التخطيط و التأمين و الدليل الارشادي للاستشارات التعاقدية الحكومية: مواقف ملتبسة – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)

<sup>17</sup> مصباح كمال (إعداد وتحرير)، في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق (مكتبة التأمين العراقي، 2023)، ص 7-8.



## أوراق تأمينية

### ملحق

يضم هذا الملحق مقالاً لي بعنوان "حديث عابر غير مكتمل حول التأمين في برنامج "العراقي" لمناقشة التقرير الفصلي للبنك الدولي"، تناولت فيه جملة من القضايا ومنها: مناقشة تحفيز شركات التأمين العالمية في عملية القدوم للعراق، الضمانات السيادية لوزارة المالية، أسئلة وملاحظات حول تأمين الاستثمار الأجنبي في العراق، دعوة للبحث في جذب شركات التأمين العالمية إلى العراق.<sup>18</sup>

**مصباح كمال\*: حديث عابر غير مكتمل حول التأمين في برنامج "العراقي" لمناقشة التقرير الفصلي للبنك الدولي**

### (1) قضايا اقتصادية في حوار

شاهدت مؤخراً برنامج "العراقي" (فضائية الحرة عراق) مكرس لمناقشة تقرير البنك الدولي الفصلي لربيع 2022 عن الاقتصاد العراقي، شارك فيه، مع حفظ الألقاب، رمزي نعمان (ممثل البنك الدولي)، أحمد الصفار (رئيس سابق للجنة المالية في البرلمان)، بارق شبر (المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين)، صفوان قصي (خبير مالي واقتصادي). وقد تفضل بارق شبر بإرسال الرابط للبرنامج فله الشكر.<sup>19</sup>

ناقش المشاركون في البرنامج قضايا عديدة شملت الطيف الوصفي والتحليلي السائد في الخطاب الاقتصادي العراقي الحالي دون أن يتوفر لهم الوقت لتطوير أفكارهم فجاءت معظمها مبتورة. من بين هذه القضايا:

الاعتماد على الربيع النفطي، الأزمات الهيكلية للاقتصاد (ولم تُعرض بشكل مقنع)، غياب التنويع الاقتصادي رغم زيادة الإيرادات النفطية، تسريع الإصلاحات، إعادة هيكلة الاقتصاد، التأثيرات المناخية، الركود الاقتصادي، الضعف الشديد في الإيرادات غير النفطية، عدم الاستقرار السياسي، ضعف أو غياب البيئة المشجعة للاستثمار واستشراء الفساد، قيادة القطاع الخاص النظامي للتنمية للتحوّل من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي، غياب تحسن محسوس في دخل المواطنين، التركيبة المؤسسية المانعة للتنمية الاقتصادية (تمت الإشارة إلى دراسة للدكتور علي مرزا حول الموضوع منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين)، وخلق جولات تراخيص لكل القطاعات (لاستقدام الاستثمار الأجنبي) وتحويل دور الدولة إلى مراقب أو مرشد ... الخ.

ذكر بارق شبر أنه يفتقد إلى حوار بين الاقتصاديين فكل واحد منهم يحاول إعادة تأسيس الاقتصاد والسياسات دون الدخول في مناقشة مع أقرانه. ذكر أيضاً انه طلب من البنك الدولي النقاش مع

<sup>18</sup> نشر المقال في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين إلا أنني لم أنجح في الوصول إليه.

<sup>19</sup> مشاركة المنسق العام د. بارق شبر في النقاش حول تقرير البنك الدولي الفصلي ربيع 2022 عن الاقتصاد العراقي – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)



## أوراق تأمينية

الاقتصاديين العراقيين وليس ممثلي الحكومة العراقية فقط. هل أن هذا الوضع يؤشر على تهميش لدور الاقتصاديين العراقيين أو الاقتصار على فئة معينة منهم؟

### (2) تحفيز شركات التأمين العالمية في عملية القدوم للعراق

لم يكن التأمين من بين الأطروحات التي سردها المشاركون في البرنامج سوى ما ذكره صفوان قصي في الدقيقة 43-43.15 من البرنامج في سياق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الذي أشارت إليه الورقة البيضاء إذ قال:

ما يعوزنا أن وزارة المالية، كوزارة سيادية، تقوم بإعطاء ضمانات سيادية لصالح المستثمرين وهؤلاء بإمكانهم أن يخلقوا إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي في فترة قصيرة. [الـ]موارد البشرية المتوفرة في العراق بحاجة إلى إعادة تأهيل. القوانين العراقية قسم منها يصطدم بعملية جذب الاستثمار. أشار الأستاذ [رمزي نعمان] إلى أن هناك مخاطر في البيئة العراقية. تحفيز شركات التأمين العالمية في عملية القدوم للعراق وإعطاء محميات لهذه الاستثمارات ستساهم في عملية تحريك البوصلة باتجاه الداخل العراقي.

لقد حاول "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال أوامره المائة خلال ولايته التي زادت قليلاً عن السنة، والآن يعيش العراق ثمرات ما قام به هو والوكالات الأمريكية ومن سار في ركبه من السياسيين العراقيين ممن لم يشغل الاقتصاد مساحة في تفكيرهم لكنهم شاركوا في نهب المال العام.

تُرى هل أن مجموعة من المستثمرين الأجانب بإمكانهم حقاً إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي خلال فترة قصيرة؟ أهي دعوة لتسليم إدارة ثروات العراق للشركات الأجنبية بعد أن فشلت حكومات ما بعد 2003 في تخطيط وإدارة موارد العراق؟

لدينا تجربة إعادة هيكلة الاقتصاد في روسيا خلال فترة قصيرة (العلاج بالصدمة) كان من إفرازاتها خلق طبقة من الرأسماليين (الاوليغارشية كما يطيب للمعلقين الغربيين بتسميتهم) وطبقة من الفقراء.

على أي حال، هذه مسألة نتركها للاقتصاديين فهم أدرى بنظريات التنمية الاقتصادية، وتطبيقات نماذج التنمية ومآلاتها.

### الضمانات السيادية لوزارة المالية

ما يهنا من الاقتباس هو ما يوحي به صفوان قصي أن الضمانات السيادية التي تقدمها وزارة المالية للمستثمرين [الأجانب] تساعد في التغلب على بعض مخاطر البيئة العراقية (المعنى ليس واضحاً على وجه الدقة في الفقرة المقتبسة)، وتعمل على "تحفيز شركات التأمين العالمية في عملية القدوم للعراق" (التأكيد من عندي) وما أسماه إعطاء الاستثمارات الأجنبية محميات (ولكن دون التعريف بهذه المحميات).



## أوراق تأمينية

### أسئلة وملاحظات حول تأمين الاستثمار الأجنبي في العراق

لا أدري ما الذي يرمي إليه صفوان قصي من "تحفيز شركات التأمين العالمية في عملية القدوم للعراق".  
نثير بعض الأسئلة والملاحظات بهذا الشأن لفتح المجال أمام نقاش موسع:

■ هل أن المراد من قدوم شركات التأمين العالمية إلى العراق توفير الغطاء التأميني للمستثمرين الأجانب واستثماراتهم في العراق؟

معظم الأغطية التأمينية للاستثمارات العينية المادية يمكن شراؤها، حسب رغبة المستثمر الأجنبي، من شركات التأمين العراقية، أو من شركات تأمين أجنبية بقوة أحكام قانون الاستثمار الاتحادي وقانون الاستثمار في الإقليم. كما أن قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10) يوفر الغطاء القانوني لتجاهل المستثمر الأجنبي للتأمين لدى شركات التأمين العراقية.

إضافة إلى ذلك فإن بعض العقود الإنشائية للدولة لا تنص دائماً على إجراء التأمين مع شركات تأمين مسجلة في العراق ومرخصة لمزاولة العمل من قبل ديوان التأمين العراقي، مما يعني أن الرأسمالي الأجنبي حرّ في التأمين في أي مكان. وحتى وقت قريب كانت الاستيرادات تتم على أساس سي أي إف CIF مما حرم شركات التأمين العراقية من فرصة الاكتتاب بالتأمين البحري على هذه الاستيرادات.

إن المستثمر، الرأسمالي، الأجنبي يهتم بحماية استثماره من ما يُعرف بالأخطار السياسية Political Risks: التأمين، الاستيلاء والمصادرة، منع أو تقييد تحويل الأرباح والمعدات والمكانن خارج العراق (لكن قانون الاستثمار يوفر حماية للمستثمر بهذا الشأن). هذه الأخطار تُصنّف على أنها أخطار سيادية لا يمكن التأمين عليها محلياً، ولذلك فإن المستثمر الأجنبي يقوم بالتأمين عليها في موطنه الأصلي لدى المؤسسات الرسمية المختصة بحماية استثمار الشركات في الخارج أو في سوق التأمين التجاري لدى شركات تأمين متخصصة بهذا النوع من التأمين.

كما أن الرأسمالي الأجنبي يتخوّف أن تتعرض استثماراته لما يُعرف بأخطار العنف السياسي Political Violence: أعمال الإرهاب، التخريب، الشغب أو الاضطرابات المدنية، الضرر المتعمد، التمرد أو الثورة أو العصيان، أو الانقلاب العسكري، الحرب أو الحرب الأهلية أو كلاهما معاً. لا تمتلك شركات التأمين العراقية في الوقت الحاضر المقومات المطلوبة لتأمين مثل هذه الأخطار، وحتى عند توفر غطاء معين فحدودها ليست عالية. لذلك فإن المستثمر الأجنبي يقوم بالتأمين عليها في موطنه الأصلي.

يهتم المستثمر الأجنبي بموظفيه الأساسيين، ولهذا فإنه قد يقوم بالتأمين عليهم بموجب وثيقة تأمين الخطف والقدية Kidnap & Ransom. لا تمتلك شركات التأمين العراقية المقومات المطلوبة للاكتتاب بمثل هذه الوثيقة.



### أوراق تأمينية

قد يواجه الرأسمالي الأجنبي مسؤوليات قانونية وتعاقبية في العراق، ولذلك فإنه يحتاج إلى وثيقة لتأمين المسؤولية المدنية. يمكن إجراء هذا التأمين مع شركات تأمين عراقية وبحدود تأمينية منخفضة، ويستطيع شراء غطاء إضافي لما زاد عن هذه الحدود من أسواق التأمين العالمية.

إن كان الرأسمالي الأجنبي يمتلك أو يكون مسؤولاً عن عدد كبير من السيارات أو أسطولاً من السيارات فإنه قد يحتاج إلى شراء غطاء تأمين تكميلي من شركات تأمين عراقية؛ (المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات مؤمنة بقوة القانون دون الحاجة إلى إصدار وثيقة تأمين).

وإن كان حريصاً على حياة ورفاهية العاملين لديه، من أجنب وِعراقيين، يستطيع إجراء تأمين جماعي على الحوادث الشخصية التي قد تصيبهم أثناء تأدية أعمالهم لدى شركة تأمين عراقية، مثلما يمكنه أن يرتب غطاءً للتأمين الصحي لهم.

هذه الأمثلة لا تستنفذ الطيف الواسع من أغطية التأمين.

■ تُرى هل أن المضمّر في السؤال هو أن شركات التأمين العراقية غير قادرة على توفير الأغطية التأمينية المناسبة لمتطلبات المستثمر الأجنبي. لكن شركات التأمين العراقية استطاعت أن تتعامل، بدرجات متفاوتة من النجاح، مع شروط التأمين في جولات التراخيص النفطية، ولجأت إلى شراء حماية إعادة التأمين من أسواق التأمين الدولية لما اكتتبت به من مخاطر وخاصة في مجال التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية والإنشاء.

■ هل أن المراد منه [قدوم شركات التأمين العالمية إلى العراق] المساهمة في تطوير قطاع التأمين العراقي من خلال التنافس مع شركات التأمين العراقية؟

قطاع التأمين العراقي ومنذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي شهد تراجعاً في مكانته في الاقتصاد الوطني، وفي قدراته الفنية، ولذلك فهو بحاجة إلى تحفيز وليكن خارجياً طالما أنه يساعد على الخروج من عنق الزجاجة التي وضع بول بريمر الأساس لها في الأمر رقم (10). الخشية هو أن تغيب المصلحة العراقية في استراتيجية الشركة الأجنبية، فهي كشركات رأسمالية همها الأساس تعظيم الأرباح.

قد تدخل شركة التأمين العالمية إلى "غابة" التأمين في العراق لتتناطح مع شركات التأمين العراقية، وربما تتجح في التغلب عليها بفضل ما لديها من قدرات مالية وفنية، إذ تستطيع اللجوء إلى استراتيجية تسعير منتج تأميني معين بما يقرب من تكلفتها أو أقل منها لزيادة مبيعات منتجات أخرى أكثر ربحية. كما تستطيع إدخال منتجات تأمينية غير معروفة في العراق وبفضل ريادتها فإنها تحتكر سوق هذه المنتجات لفترة معينة.

■ إن جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق موضوع معقد شغل، وما يزال، تفكير الطبقة السياسية الحاكمة، المنشغلة بغنائم المحاصصة، ودعاة الاقتصاد الحر والسوق الحرة (الليبرالية الجديدة) من اقتصاديين وصحفيين ومنظمات مهنية، بعضها مدفوعة الأجر أجنبياً... الخ. وكما أفاد معظم المتحدثين في البرنامج فإن البيئة العامة طاردة للاستثمار الحقيقي (مشاريع صناعية وزراعية)



### أوراق تأمينية

ومنها: غموض بعض الأحكام الضريبية، سوء الأوضاع الأمنية، الفساد المالي والإداري المرتبط بالمحاصصة ومراكز القوى المنتفعة من النظام القائم.

ضمن هذا الإطار هل هناك دور لقطاع التأمين لجذب الاستثمار الأجنبي؟ إن هذا السؤال لا يستقيم إلا في ظل إشكاليات الاقتصاد السياسي للعراق. مع هذا فإن شركات التأمين العراقية يمكن أن تقترب من المستثمر الأجنبي من خلال حضور المؤتمرات والندوات المتخصصة للإعلان عن نفسها، والمشاركة من خلال تقديم أوراق عن قدراتها على توفير الحماية التأمينية التي يحتاجها المستثمر الأجنبي. وكذلك الإعلان عن خدماتها التأمينية للمستثمر الأجنبي في الصحافة المحلية والصحافة التأمينية الأجنبية. حسب علمي لم تشارك شركات التأمين العراقية في مثل هذه المؤتمرات أو الندوات، ومعظمها ليست مهتمة بمتابعتها.<sup>20</sup> وفي هذا السياق تأتي مسألة التدريب العالي لكوادر شركات التأمين داخل وخارج العراق كواحدة من المهام الأساسية لتطوير خدمات التأمين المختلفة.

### دعوة للبحث في جذب شركات التأمين العالمية إلى العراق

إن مسألة تحفيز قدوم شركات التأمين الأجنبية إلى العراق بحاجة إلى دراسات موسعة وليس الاكتفاء بإثارة الدعوة وترديدها.<sup>21</sup> من المعروف أن شركات التأمين العالمية معتادة على العمل ضمن ضوابط رقابية ذات طابع مؤسسي، تأسست وتطورت تاريخياً في أوطانها ولا تجد ما يماثلها في العراق.<sup>22</sup> إضافة إلى عوائق اقتصادية-اجتماعية وأخرى قانونية أتى المتحدثون في البرنامج على ذكرها.

إن شركات التأمين العالمية لا تتوسع إلا في تلك الأسواق التي تمثل مصدراً مهماً لأعمال التأمين وتمتاز بدرجة مقبولة من الانضباط الرقابي. نلاحظ ذلك، على سبيل المثال، في سوق التأمين المغربي حيث تعمل بعض شركات التأمين الأجنبية، وكذلك مركز دبي المالي العالمي الذي استقطب العديد من شركات التأمين الأجنبية. العراق لا يتمتع بالجاذبية كسوق واعد لأعمال التأمين.

وعلى أي حال فإن شركات التأمين الأجنبية لا تحتاج لأن تتواجد داخل العراق من خلال تأسيس شركات أو فروع، فهي تلعب دورها من بُعد من خلال قيادتها ومشاركتها في أعمال إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري منذ سنة 2005. من الملاحظ أنه ومنذ الحصار الاقتصادي على العراق (1990-2003)

<sup>20</sup> شاركت الأنسة إسراء صالح داود، المكلفة بإدارة شؤون شركة التأمين الوطنية وشؤون ديوان التأمين أيضاً بالحضور في مؤتمر مجلس الأعمال العراقي البريطاني الذي انعقد في لندن بتاريخ 24 أيار 2022، وتناول مواضيع في المالية والطاقة والنمو الاقتصادي المستدام والخصخصة. اعتقد بأنها لم تقدم أو لم تدعى لتقديم ورقة للمؤتمر ولكن ربما تكون قد التقت بممثلي بعض الشركات الصناعية وشرحت لهم ما يستطيع قطاع التأمين العراقي تقديمه للمستثمرين البريطانيين.

<https://www.iraq-businessnews.com/2022/04/05/ibbc-iraq-conference-london-tuesday-24th-may/>

<sup>21</sup> في سنة 2017 اتصلت بي باحثة شابة من العراق تطلب مساعدة لبحث موضوع المستثمر الأجنبي في العراق ودور شركات التأمين. قدمت ما لدي من ملاحظات، استفدت من بعضها في كتابة هذا المقال. لم أسمع منها بعد ذلك إن كانت قد أكملت أطروحتها. لعل هناك أطاريح مماثلة يكون من المفيد نشرها لتكوين فهم أفضل للموضوع.

<sup>22</sup> حسب المعلومات المتوفرة لدينا فإن اثنتين من كبار شركات إعادة التأمين في العالم انسحبتا، على التوالي، من قيادة اتفاقيات إعادة التأمين لشركة إعادة التأمين العراقية.



## أوراق تأمينية

وحتى يومنا هذا لم يتم أي مسؤول رفيع من شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية (الغربية) بزيارة لسوق التأمين العراقي.

قد لا يكون من المستبعد أن تدخل بعض شركات التأمين وشركات وساطة التأمين/إعادة التأمين الأجنبية إلى العراق وتصبح عاملاً مساعداً ومشاركاً في الفساد والإفساد<sup>23</sup> خاصة وأن الفساد بأشكاله المختلفة صار جزءاً من النظام العام.

### (3) مواضيع غائبة في مناقشة تقرير البنك الدولي الفصلي

لم نسمع من المشاركين كلاماً عن الفوارق الطبقية والتفاوت الكبير في الدخل وتفاقم الفقر، أو النظام الصحي الوطني الشامل، أو سطوة المافيات الطائفية والإجرامية المدعومة بالسلاح، أو مصادرة هيئة الدولة بالاستيلاء على مؤسساتها وتحويلها إلى محميات خاضعة للمحاصصة، أو دور العمال والنقابات في عملية التنمية، أو الانفاق على البحث والتطوير، أو إعادة إذكاء القيم العشائرية وغيرها من العناوين الغائبة أو المغيبة في المناقشات العامة وخاصة الرسمية منها وتلك المرتبطة بالمؤسسات الفكرية ومراكز البحوث الأجنبية المعنية بالخصوصية.

هذه وغيرها من المواضيع لها أبعاد تأمينية كنا قد ناقشنا البعض منها كالفساد المالي والإداري، والقيم العشائرية.

27 حزيران 2022

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>

[info@iraqieconomists.net](mailto:info@iraqieconomists.net)

[009647866296600](tel:009647866296600)

<sup>23</sup> في حزيران 2022 فرضت سلطة السلوك المالي (FCA) Financial Conduct Authority (الهيئة الرقابية على كيانات التأمين في بريطانيا) غرامة مالية بملايين الجنيهات الإسترلينية على واحدة من كبريات شركات الوساطة في العالم لفشلها في مكافحة جريمة مالية (فساد) في كولومبيا.